انحراف الخطاب الدَّعوي وطرق تقويمه

د. محمَّد عبد الله مختار محمد*

المستخلَص

هذا البحث في ذكر أسباب انحراف الخطاب الدَّعوي عن مساره الصحيح، وطرق تقويمه. وقد ناقش البحث أسباب انحراف الخطاب الدَّعوي، والذي صار حجر عثرة أمام دعوة الحقِّ، بل وأدَّى إلى تفرُّق كلمة أهل الحقّ، وجَعْلِهم شيعاً وطوائفَ يَنْبِزُ بعضُهم بعضاً، وهم جميعاً يَدْعون إلى منهجٍ واحدٍ، وطريقٍ مُتَّحد يقوم على نشر التوحيد، ومحاربة الشِّرك والبدعة.

وقد توصَّل الباحث إلى أنَّ مرجع هذه الأسباب يعود إلى أمرين:

الأمر الأول: أسباب نفسيَّة يُراعى فيها الجانب النَّفسي من حبِّ الظُّهور والرِّفعة واللَّهث وراء الشُّهرة، وثقافة حبِّ الانتقام من المخالف وإثبات جهله وإن كان من خيار أهل العلم.

الأمر الثاني: أسباب عصريَّة أملتها تكنلوجيا العصر؛ وهي ظهور الوسائط، والتي أضحت تنشر الخير والشَّرَّ، وقد كان للشر الذي تنشره أثر سيء على الخطاب الدَّعوي، لأنَّه يكتب في هذه الوسائل كلُّ من هبَّ ودبّ، فهي وسائل متاحة للجميع.

ثم ذكرت طرق ووسائل تقويم الخطاب الدَّعوي، والتي تكون بالرُّجوع إلى سيرة النبي صلَّى الله عليه وسلم في كيفية خطابه للآخرين لأنه سيِّد الدَّاعين –عليه الصَّلاة والسَّلام– وإمامُهم في هذا الباب العظيم.

ثم خرجت بنتائجَ وتوصياتٍ مهمَّة ضمَّنتها في نهاية البحث.

Abstract

This research is about the change in the discourse of dawah (inviting others to Islam) , its reasons and how it should be rehabilitated. The research discussed the reasons for the change in the

* الأستاذ المساعد بكليَّة جبرة العلميَّة

discourse of the dawah , which has become a stumbling block in front of the call of truth, and even led to the division of the word among the people of truth and turn them into sects and conflicting parties rejecting each other while they are all calling for one approach and unified path based on spreading Tawheed (monotheism)and fighting shirk(monotheism). The researcher has arrived at a conclusion that the background of these reasons is due to two things: the first one is Psychological reasons such as the love of showmanship, the prestige and the passion behind fame, beside the culture of the desire of revenge against the violator and prove his ignorance, although he is one of the Sunnis. The second reason is contemporary factors dictated by the technology of the age. It is the emergence of the social media, which is spreading the evil and which has had a bad effect on the discourse of the dawah. Anyone, whether he is knowledgeable or not, can use these means to write what he wants to because these media is allowed to all. Then I mentioned the ways and means of rehabilitating the dawah discourse. Here is a statement of things which will return the discourse if , Allah wills , to its first and correct state: the greatest one is to follow the biography of our infallible prophet (peace be upon him) by applying his way in addressing others - the master of the preachers peace be upon him. And then I came out with important results and recommendations included at the end of the research.

May Allah bless and bestow peace upon our Prophet Muhammad and his family and companions

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربِّ العالمين والصَّلاة والسَّلام على رسوله الأمين

وبعد.

فهذا بحث متواضع في ذكر أسباب انحراف الخطاب الدَّعوي وطرق تقويمه أحببتُ الإسهام به في تشخيص الدَّاء ووضع الدَّواء لِما اعترى الخطاب الدَّعوي من انحراف كاد يعصفُ بالدَّعوة الإسلامية الحقَّة، والتي مارس بعضُ دعاتها أسلوب السَّبِّ والشَّتم والتَّعيير؛ ممَّا قطع الطَّريق أمام هداية النَّاس للحقِّ والصَّواب.

والدَّاعية المُخْلِص يجب أن يكون حريصاً على هداية الخلق حتى يعودَ بالأجر العظيم المرتَّب على هداية العباد كما في قوله صلَّى الله عليه وسلم لعليٍّ رضي عنه ((فوالله لئن يهدي الله بك رجلاً واحداً خيرٌ لك من أن يكون لك حُمْر النَّعَم[1]))[2].

هذا وقد جعلت البحث في مقدِّمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة:

المقدِّمة: في بيان أهمية الموضوع وأسباب اختياره. .

المبحث الأول: أسباب انحراف الخطاب الدَّعوي. وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الخطاب الدَّعوي.

---

(1) حُمْر النَّعَم يعني: الإبل الحمراء، وهي أنفس الأموال عند العرب، يضربون بها المثل في نفاسة الشَّيء، وهي كناية عن خير الدنيا. انظر: الديباج على صحيح مسلم 388/5، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: أبي إسحاق الحويني، نشر دار ابن عفان، الخبر، المملكة العربية السعودية، عام 1416هـ، وتحفة الأحوذي 157/10، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، نشر دار الكتب العلمية، بيروت.

(2) أخرجه البخاري في صحيحه 1077/3، حديث رقم (2783)، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، نشر: دار ابن كثير اليمامة، بيروت، ط: الثالثة، عام 1407هـ، ومسلم في صحيحه 1872/4، حديث رقم (2406)، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، ترتيب: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت.

المطلب الثاني: بيان مواصفات الخطاب الدَّعوي في الإسلام.

المطلب الثالث: أسباب انحراف الخطاب الدَّعوي عن مساره الصَّحيح.

المبحث الثاني: طرق ووسائل تقويم الخطاب الدَّعوي.

المبحث الثالث: شبهات أدَّت إلى انحراف الخطاب والرَّد عليها.

الخاتمة: في ذكر أهمِّ النَّتائج التي توصلت إليها من خلال البحث والدِّراسة

مقدِّمة

فإنَّ من الأمور التي تمسُّ الحاجة إليها في هذا الوقت التطرُّقَ لأسباب انحراف الخطاب الدَّعوي عن مساره الصحيح، مع ذكر المقوِّمات التي تعود بالخطاب الدَّعوي إلى صورته الشَّرعية، وذلك لما نَرَى في ساحة الدَّعوة الإسلامية من تجاوزات في هذا الباب العظيم مِنْ أبواب الخير عند بعض الدُّعاة، فالخطاب الدَّعوي كلُّما كان متَّزِناً قائماً على أخلاق الإسلام وتعاليمه السَّمحة كان مؤثِّراً في نفوس المدعوِّين مرغِّباً لهم في سلوك الحقِّ.

والناظر في سيرة الأصحاب الكرام –رضي اللهُ عنهم– يجد أنَّهم يَسعوْن إلى فتح قلوب العباد قبل فتح آذانهم لسماع الحقِّ الذي معهم، لأنَّهم كانوا يتحلّون بالسَّمت الإسلامي، ويَدْعُون بالقُدُوات الحسنة قبل مباشرة الخطاب الدَّعوي، فنشروا الإسلام بما تعلَّموه من مدرسة النَّبي صلَّى الله عليه وسلم، والتي أساسُها وقوامُها الأخلاق، لأنَّه بُعِثَ عليه الصَّلاة والسَّلام لتتميمِ مكارمِها.

والدَّاعية إلى الله تعالى حتى يجني ثمارَ دعوته، ويكون مؤثِّراً في المدعوين فلا بُدَّ أن يسلكَ سبيلَ الأوَّلين في طريقة الدَّعوة، وهي الدَّعوة بالحُسنى والقُدوة.

يقول الشيخ محمد الأمين الشنقيطي –رحمه الله–: (ينبغي أن تكون دعوته إلى الله بالحكمة وحُسْن الأسلوب واللَّطافةِ، مع إيضاحِ الحقِّ، لقوله تعالى: {ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَن}، فإنْ كانت دعوتُه إلى الله بِقَسْوةٍ وعُنْفٍ وخَرَقٍ فإنها تُضِرُّ أكثرَ مما تنفعُ، فلا ينبغي أن يُسندَ الأمرُ بالمعروف إسناداً مطلقاً إلا لمن جَمَعَ بين العلمِ والحِكمةِ، والصَّبرِ على أذى النَّاس)[1].

ويقول الشيخ الفوزان –حفظه الله– عند شرح الحديث: ((من ذا الذي يتألَّى عليَّ أنْ لا أغفر لفلان))[2]: (في الحديث دليل على وجوب التحفُّظ عند إنكار المنكر من الكلام الذي يكون وبالاً على صاحبه، لأنَّ بعض النَّاس عند إنكاره المنكر قد تحمله الغَيْرة فيتكلَّم على العصاة والمخالفين بكلام لا يليق، فيكون إثم ذلك عليه ووبالُه عليه، ففيه: أنَّ الإنسان ينكر المنكر بضوابط، ولا يندفع في الإنكار إلى حدٍّ يزلُّ فيه بلسانه أو بيده، فيقع في منكر أشدّ، فإنكار المنكر له ضوابط؛ يقول الله جلَّ وعلا: {ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَن}[3]، ويقول سبحانه وتعالى: {وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا}[4]، ويقول جلَّ وعلا: {وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا}[5]،

(1) انظر: أضواء البيان 1/463–464،محمد الأمين بن محمد بن المختار الجكني الشنقيطي، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، نشر دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، عام 1415هـ.

(2) أخرجه مسلم في صحيحه 2023/4، حديث رقم (2621)، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، ترتيب: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(3) سورة النحل، الآية: 125.

(4) سورة البقرة، الآية: 83.

(5) سورة الأنعام، الآية: 152.

فالإنسان يتكلَّم بالكلام الطيِّب الذي له تأثيرٌ حسن على المدعوِّين وعلى العصاة، ولا يغلظ عليهم بكلام يكون منفِّراً ويكون مُغْضِباً لله سبحانه وتعالى، ففيه: أنَّه يجب على من يقومون بالإنكار على النَّاس والدَّعوة إلى الله أن يتحفَّظوا من الزَّلات التي تُوقعهم في منكرٍ أعظم وُتنَفِّر النَّاس من القبول)[1].

ويقول الدكتور عبد الله القصير –حفظه الله–: (ومن الحكمة كذلك: أن يتحرى الدَّاعية غالباً الرِّفق في خطابه، واللِّين في قوله، وأنْ يختار الألفاظ المناسبة للمقام، والأساليب المفيدة في هداية الأنام، دون غلظة في القول إلا عند الضرورة التي تقتضيه؛ حيث تكمل المصلحة أو تترجح فيه، وأن يتجنَّب العبارات الفظَّة أو التي توحي تنقُّصَ المخاطبين، أو عيبَهم، أو اتِّهامهم بالقصور، أو كراهةَ الحقّ، أو محبَّةَ الباطل، ونحوَ ذلك مما يُنَفِّر السَّامع عن الاستماع، أو يصرِفُه عن الإقبال عن المتكلِّم.

ولهذا قال الله تبارك وتعالى لموسى وهارون عليهما السلام، وقد أرسلهما إلى فرعون أكفر أهل الأرض في زمانه: {قَوْلًا لَيِّنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى}[2]، وقال سبحانه لموسى –عليه السلام– موجِّهاً له في خطابه لفرعون: {فَقُلْ هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى (18) وَأَهْدِيَكَ إِلَى رَبِّكَ فَتَخْشَى}[3]، فمراعاة الأدب في الخطاب ولَيْن القول ممَّا يُثمِر

(1) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد ج2/ 303، د. صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان، طبع على نفقة مؤسسة الأميرة العنود بنت عبد العزيز بن مساعد الجلوي الخيرية.

(2) سورة طه، الآية: 44.

(3) سورة النازعات، الآيتان: 18–19.

–غالباً– انصياعَ مخالف الحق إلى قبوله، ورجوعَه إليه، ورضاه به، وإيثارَه على غيره)[1].

المبحث الأول

أسباب انحراف الخطاب الدَّعوي

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الخطاب الدعوي.

حتى نتصوَّر الخطاب الدَّعويَ السَّليم، فلا بدَّ من التعريف بالخطاب الدَّعوي، ومِن ثَمّ نذكرُ مواصفاته في الإسلام.

فالخطاب الدَّعوي: هو الوسيلة والأداة التي تؤدَّى بها الدَّعوة. وهو الدُّعوة باللِّسان، وهو الأصل في دعوة النَّاس، قال تعالى: {وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ}[2].

قال الشَّيخ عبد الرَّحمن السَّعدي –رحمه الله–: ({وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ}؛ وهذا من لطفه بعباده أنَّه ما أرسل رسولاً (إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ)، (لِيُبَيِّنَ لَهُمْ) ما يحتاجون إليه، ويتمكَّنون من تعلُّم ما أتى به، بخلاف ما لو أتى على غير لسانهم، فإنَّهم يحتاجون

(1) تبصرة الهداة بشأن الدَّعوة والدُّعاة ص: 80–81، د. عبد الله بن صالح القصير، ط: الأولى عام 1429هـ.

(2) سورة إبراهيم، الآية: 4.

إلى تلك اللُّغة التي يتكلَّمُ بها، ثمَّ يفهمون عنه، فإذا بيَّن الرَّسول ما أُمروا به، ونهوا عنه، قامت عليهم حجَّة الله)[1].

المطلب الثاني: بيان مواصفات الخطاب الدَّعوي في الإسلام.

الأصل في الخطاب الدَّعوي أن يكون بالرِّفق واللِّين، قال تعالى: {فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ}[2].

وقال صلَّى الله عليه وسلَّم: ((إنَّ الله يحبُّ الرِّفق في الأمر كلِّه))[3].

وسبب هذا الحديث: أنَّ عائشة الصِّديقةَ بنتَ الصِّديق رضي اللهُ عنها سمعت بعض اليهود يقولون للنَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم: السَّام عليكم[4]، فقالت عائشة: "وعليكم السَّام واللَّعنة". فقال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: ((مهلاً يا عائشة! إنَّ الله

(1) تفسير السَّعدي ص: 421، عبد الرحمن بن ناصر السعدي، تقديم: الشيخ صالح العثيمين، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت . لبنان، ط: الأولى 1421هـ..

(2) سورة آل عمران، الآية: 159.

(3) أخرجه البخاري في صحيحه 2539/6، حديث رقم (6528)، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، نشر: دار ابن كثير اليمامة، بيروت، ط: الثالثة، عام 1407هـ، ومسلم في صحيحه 1706/4، حديث رقم (2165)، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، ترتيب: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(4) قولهم: (السام عليكم) قيل: من السَّآمة وهي الملل، وقيل: السام بمعنى الموت. انظر: غريب الحديث للخطابي 320/1، أحمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم العزباوي، نشر جامعة أم القرى، مكة المكرمة، عام 1402هـ.

يحبُّ الرِّفق في الأمر كلِّه)). فقلت: يا رسول أو لم تسمع ما قالوا؟ قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلم: ((قد قلت: وعليكم))[1].

ويتفرَّع عن هذا الأصل، وهو الدَّعوة بالرِّفق واللِّين أمور:

الأول: بساطة الأسلوب ومخاطبة النَّاس بما يعرفون:

من الحكمة البليغة في الدعوى إلى الله، ومن تحري الأسلوب الأمثل في مخاطبة المدعوين أن يكون الداعية موضوعياً في حديثه، وأن يبسط المفاهيم التي يريد طرحها على الناس ويؤصلها في نفوسهم، ومن وسائل ذلك أن يجتنب الغريب من الألفاظ والمعاني والمصطلحات التي لا تستوعبها عقول الناس[2].

ولذا قال بعض السَّلف: (حدثوا الناس بما يعرفون، أتريدون أن يُكَذَّبَ اللهُ ورسوله صلَّى الله عليه وسلَّم)[3].

وقال آخر: (ما أنت بمحدثٍ حديثاً لا تكاد تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة)[4].

(1) تخريجه في الذي قبله.

(2) تبصرة الهداة بشان الدَّعوة والدُّعاة ص: 82، د. عبد الله بن صالح القصير، ط: الأولى 1429هـ.

(3) هذا الأثر من كلام علي رضي اللهُ عنه، أخرجه البخاري في صحيحه 59/1 برقم (127)، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، نشر: دار ابن كثير اليمامة، بيروت، ط: الثالثة، عام 1407هـ.

(4) هذا الأثر من كلام عبد الله بن مسعود رضي اللهُ عنه، أخرجه مسلم في صحيحه 11/1 برقم (5)، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، ترتيب: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت.

الثاني: الإيجاز في القول وتفهيم الناس:

فمن الحكمة والتي لها شأن في التأثير في عقول وقلوب المدعوين التأني في إلقاء الكلام عبارة عبارة، وجملةً جملة، وإعادته إذا اقتضى الأمر ذلك[1]، ولذا صحَّ أن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم كان يتكلم بكلام يعدُّه العاد[2]، وربما أعاد الكلمة ثلاثاً لتفهم الناس عنه، أو ليعتني بها ويتبيَّن المخاطب خطرها[3].

الأمر الثالث: ترك المواجهة المنفرة.

فمن الحكمة المفيدة في دعوة أهل الشَّهوات والأهواء أن يجتنب الدَّاعية مواجهة المدعو، وإنكار ما هو عليه مِن باطل، إذا كان ذلك يزيده نفوراً عن الحقِّ، أو توغُّلاً في الباطل، كما قال تعالى:{وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ}[4]، فلما كان سبُّ آلهة المشركين يحملهم على سوء الأدب مع ربِّ العالمين نهى الله

(1) إشارة إلى الحديث الصحيح ((كان النبي صلَّى الله عليه وسلَّم إذا حدث حديثاً أعاد ثلاثاً))، أخرجه البخاري في تاريخه 371/2، أبو عبد الله البخاري، تحقيق: السيد هاشم الندوي، نشر دار الفكر.

(2) حديث ((كان النبي صلَّى الله عليه وسلَّم يتحدث بحديث يعده العاد)) أورده ابن القيم –رحمه الله – في زاد المعاد 182/1، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرنؤوط، نشر مؤسسة الرسالة، ط: 14، عام 1407هـ.

(3) تبصرة الهداة بشان الدعوة والدعاة ص: 82، د. عبد الله بن صالح القصير، ط: الأولى 1429هـ.

(4) سورة الأنعام، الآية: 108..

المؤمنين عن سبِّ آلهة المشركين دفعاً للمفسدة الكبيرة، فإنَّ درء المفاسد مقدَّم على جلب المصالح.

بل ينبغي للدَّاعية –في مثل هذه الأحوال– أن يبيِّن الحقّ، ويرغِّب فيه بذكر فضائله ومحاسنه وجليل منافعه حتى يغري به النَّاس ليتركوا ما أَلِفوا مِن الباطل اختياراً، فإنَّ ترك المألوف صعب على النّفوس، وليس من السَّهل على كلِّ أحدٍ أن يدعَ مألوفَه إلا بمقاومة عظيمة، وجهدٍ كبير، فليس المهمّ أنْ تلزم المبتدع أو المبطل بأنَّه صاحب بدعة أو باطل، وإنَّما المهم أن تغريه بترك ما هو عليه من هذه الأمور، والأخذ بالحقِّ أو السُّنة، وانظر إلى حكمة الله في تشريع بعض العبادات وتحريم بعض المحرمات: كيف أخذ النَّاس بالتدرُّج حتى انقادوا إلى ترك مألوفاتهم، وفعلِ ما يشقُّ عليهم، طاعةً لله تعالى، ورغبةً في ثوابه، وخوفاً من عقابه؟![1]

الأمر الثالث: إنزال الناس منازلهم.

فمن الحكمة أن يراعي الداعية مقامات الناس ومنازلهم، وفي الحديث عنه صلَّى الله عليه وسلم: ((أنزلوا الناس منازلهم))[2]، فإن لكلِّ مقالاً، والبلاغة مراعاة مقتضى

(1) تبصرة الهداة بشان الدَّعوة والدُّعاة ص: 85 د. عبد الله بن صالح القصير، ط: الأولى عام 1429هـ

(2) أخرجه أبو داود في سننه 261/4 وفي إسناده انقطاع، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، نشر دار الفكر.

الحال، فالأم، والأب، والسُّلطان، والوزير، والعالم، وغيرهم مما هو عظيم في نفسه أو مُعظَّم عند ذويه وقومه، فخطابه يختلف عن غيره[1].

وكان يكاتب عظماء الكفار، فيقول: ((من محمد عبد الله ورسوله إلى فلان عظيم كذا..)) كفعله صلَّى الله عليه وسلَّم مع هرقل الروم[2].

الأمر الرابع: مخاطبة المدعو بما تقتضيه حاله.

وهذا يرجع إلى أصناف المدعوين ومدى استعدادهم لقبول الحق أو جحده وتكذيبه؛ فمن المدعوين من يكون طالباً للحق مريداً له مستعداً لقبوله إذا ظهر له، لكن خفي عليه الحق بسبب خفاء الدليل، أو تعارض الأدلة، وعدم أهليته للترجيح، أو لغير ذلك من الأسباب، فمثل هذا يكفيه أن يوضح له الدليل ووجه الدلالة منه، وأن يبين له الأهم فالمهم، وما يكون قبوله له أتم، ولا يحتاج الأمر معه إلى بسط وتطويل.

ومن الناس من يكون عنده معرفة بالحق لكن عنده شيء من التوقف والجفاء لهوى في نفسه، أو شهوةٍ جامحة غالبة عليه، أو لغير ذلك من الأسباب، فمثل هذا يحتاج إلى الموعظة الحسنة، وهي الأمر والنهي المقرون بالترغيب والترهيب، إما ببيان ما تشتمل عليه الأوامر من الحِكم والمحاسن والمصالح وتعدادها، وإما ببيان ما في

(1) تبصرة الهداة بشان الدَّعوة والدُّعاة ص: 83، د. عبد الله بن صالح القصير، ط: الأولى عام 1429هـ.

(2) حديث ((من محمد عبد الله ورسوله إلى هرقلَ عظيمَ الرُّوم)) رواه البخاري في صحيحه 9/1، حديث رقم (7)، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، نشر: دار ابن كثير اليمامة، بيروت، ط: الثالثة، عام 1407هـ

ارتكاب المناهي من المضار والمفاسد مع ذكر أمثلة من كلام الله تعالى المبيِّنة لثواب الله تعالى للمطيعين، وعقابه للعاصين.

ومن الناس من يكون عنده بعض الشبهات أو شيء من التأويلات التي صرفته عن الحق، أو أغرته بالإصرار على الباطل، فمثل هذا يحتاج إلى جدالٍ ومناظرة بالأدلة الشرعية والبراهين العقلية، وبالطرق التي تكون ادعى لاستجابته، فيُحتج عليه بالأدلة التي يسلِّم بها ويعتقد صحتها حتى يكون على بيِّنة من أمره[1].

ولكن ينبغي أن تكون المجادلة بكلام طيب وأسلوبٍ حسن أخَّاذ إلى الحق وقوَّاد إليه كما قال تعالى: {فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ}[2]، وقال تعالى: {وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ}[3].

وقد يُصار أحياناً إلى الشِّدة إذا اقتضى المقام لقوله: {إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ}[4].

يقول الدكتور القصير –حفظه الله–: (أما الظالمون من الفريقين فيعاملون بما يستحقون، ويُنهج معهم النهج الذي يناسب الحال، ويُقدر عليه، ويتحقق به المقصود الشرعي: فقد يقتضي المقام اللوم والزجر والتوبيخ، وقد يقتضي التعزير بالتأديب بالهجر، أو النفي عن البلد، أو السجن، وأنواع العقوبات التي هي من اختصاص

(1) تبصرة الهداة بشان الدَّعوة والدُّعاة ص: 82–83، د. عبد الله بن صالح القصير، ط: الأولى عام 1429هـ.

(2) سورة آل عمران، الآية: 159.

(3) سورة العنكبوت، الآية: 46.

(4) سورة العنكبوت، الآية: 46.

أولي الأمر، فيرفع إليهم من هذه حاله، ويُنصحون بشأنه بما ينبغي نحوه. وقد يحتاجون إلى جهاد وقتال –إذا قُدِر عليهم–، لإلزامهم بالحق وصرفهم عن الباطل. وقد يحتاج إلى كف شرِّهم... وهذه من مسؤليات أولي الأمر الذين يَلُون الجهاد، ونبذ العهد، وعقد السِّلْم، ونحو ذلك من أمور الحرب، فليست لآحاد الرعية أو جماعات منهم كما هو مقرر في أصول اعتقاد ومنهاج أهل السنة والجماعة)[1].

المطلب الثالث: الأسباب التي أدَّت إلى انحراف الخطاب الدَّعوي عن مساره الصَّحيح

هنالك أسباب كثيرة أدَّت إلى انحراف الخطاب الدعوي وتغيُّره عن مساره الصحيح. وهذه الأسباب يمكن حصرُها في نوعين:

النّوع الأوَّل: أسباب عصرية. وهذه الأسباب بقدر ما أنَّها ساهمت في نشر الدَّعوة إلا أنَّها أفرزت بعض السَّلبيات في الخطاب الدَّعوي؛ حيث دخل الدَّعوة مَنْ لم يُحْسِنْها، ومَن هو ليس بأهلٍ لها، فأصبح يكتبُ في هذه المواقع كلٌّ من هبَّ ودَبْ، وصارت هذه الوسائل تنشرُ الشرَّ والفتنَ بين المسلمين.

كمَّا أنَّها أدَّت إلى انحراف الخطاب الدَّعوي من النُّصح إلى التَّعيير، ومن الرِّفق واللِّين إلى الشِّدة والغلظة، لأنَّ منْ لا يخاطبك مباشرة لا يتحفَّظ من الإخلال بالأدب مع مخاطبه. ولذا تجد أصحاب المجموعات تكثر بينهم المشاكسات والخروج من هذه المجموعات بسبب هذه الظَّواهر السَّالبة، والله المستعان.

(1) تبصرة الهداة بشان الدَّعوة والدُّعاة ص: 85–86، د. عبد الله بن صالح القصير، ط: الأولى، عام 1429هـ.

النَّوع الثاني: أسباب نفسيَّة: وهذه الأسباب سأقف معها بعض الشَّيء لأنها كادت أن تعصفَ بالخطاب الدَّعوي السَّليم المعتدل.

وهذه الأسباب أجملها في الآتي:

1/ التَّعالُم.

2/ الغرور.

3/ حبُّ الظُّهور.

4/ ضعف الإلمام بفقه الدعوة.

5/ الانتصار للنُّفوس.

6/ التَّحزُّب المذموم.

7/ التَّقليد الأعمى للمشايخ.

8/ الجهل وقلة البضاعة.

9/ ضعف الإلمام بأدب الخلاف.

10/ عدم معرفة مراتب الخلاف.

11/ عدم معرفة الأمور التي يُخْرَجُ بها من السُّنة إلى البدعة[1].

فهذه أحدُ عشرَ سبباً سأقف معها بعضَ الشَّيء؛ حتى تتجلي الحقيقةُ، فيُعرَف المعتدي فيُقهر، ويُعرَف المظلوم فيُنصَر.

(1) هذه الأسباب ذكرتها رصداً من الواقع؛ بالاستقراء والتتبع. وهي أيضاً مبثوثة في كلام أهل العلم. ينظر: كتاب العلم للشيخ ابن عثيمين –رحمه الله–، وكتاب الصَّحوة الإسلامية ضوابط وتوجيهات للشيخ ابن عثيمين –رحمه الله–.

السَّبب الأول: التَّعالم.

التّعالم من الآفات العظيمة التي نتج عنها انحراف في الخطاب الدَّعوي من الرِّفق واللِّين إلى الغلظة والشِّدة[1]. فالتّعالُم يَجْعَلُ المتعالِم يحسُّ من نفسه بالأنفة والعظمة، فيدفعَه ذلك إلى حبِّ الظُّهور. فيجد في أسلوب الشَّتم والنَّبز طريقاً إلى ذلك، لأنَّ السابَّ والشَّاتم يَلْفِتُ الأنظارَ إليه، ويستميلُ قلوبَ الجهلة إليه، فيجد له أنصاراً في الباطل يهشُّون لكلامه، ويكبِّرون لطغيانه.

وقد وردت آثارٌ عن السَّلف تحذِّر عن التعالم، وتزجر المتعالم، ومن ذلك ما جاء عن الشَّافعي –رحمه الله – قال: (إذا تصدَّر الحدث فاته علمٌ كثير)[2].

وقد عقد ابن عبد البر المالكي –رحمه الله – في كتابه (جامع العلم وفضله) باباً بعنوان: (حال العلم إذا كان عند الفساق والأراذل) وساق بسنده مرفوعاً إلى النبي صلَّى الله عليه وسلَّم – من حديث أنس، وأبي أمية الجمحي، وابن عباس –رضي اللهُ عنهم– ((إن من أشراط السَّاعة أن يُلْتَمس العلمُ عند الأصاغر))[3].

وقال الخطيب البغدادي في فاتحة كتابه (الجامع): (وقد رأيت خلقاً من أهل هذا الزمان ينتسبون الى الحديث، ويعدون أنفسهم من أهله المتخصصين بسماعه ونقله، وهم أبعد الناس مما يدعون، وأقلهم معرفة بما إليه ينتسبون. يرى الواحد منهم اذا كتب عدداً قليلاً من

(1) انظر: التعالم وأثره على الفكر والكُتَّاب ص: 62، د. بكر أبو زيد.

(2) أورده أبو الفرج في صفة الصفوة 252/2، عبد الرحمن بن علي بن محمد أبي الفرج، تحقيق: محمود فاخوري ود. محمد رواس قلعه جي، نشر دار المعرفة، بيروت، ط: الثانية 1399هـ.

(3) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله159/1، أبو عمر يوسف بن عبد البر النمري، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، عام 1398هـ.

الأجزاء واشتغل بالسَّماع برهة يسيرة من الدهر أنه صاحب حديثٍ على الاطلاق، ولم يجهد نفسه ويتعبها في طلبه، ولا لحقته مشقةُ الحفظ لصنوفه وأبوابه... وهم مع قِلَّة كَثْبِهم له، وعدم معرفتهم به، أعظم الناس كبراً، وأشدُّ الخلق تيهاً وعُجباً، لا يراعون لشيخ حرمةً، ولا يوجبون لطالب ذِمَّةً، يخرقون بالراوين، ويعنفون على المتعلِّمين، خلافَ ما يقتضيه العلم الذي سمعوه، وضدَّ الواجب مما يلزمهم أن يفعلوه)[1].

السَّبب الثَّاني: الغُرور.

الغرور من المُهْلِكات العظيمة لدِين العبد، وهو مَرَضٌ عُضَال وداءٌ قتَّال، فكم بسببه وقع الظُّلم والهضمُ لأهل العلم الكبار. فصاحبه لا يهدأ له بال حتى يُشار إليه بالعلم والتَّحقيق. ولذا يسعى في إسقاط مَنْ نافسه في طلب العلم والدَّعوة حتى يخلو له الجوُّ لتتَّجه الأنظارُ إليه، وكفى بذلك هلاكٌ، قال صلَّى الله عليه وسلَّم: ((مَنْ طلب العلم ليُماري به السُّفهاء، أو ليُباهي به العلماء، أو ليَصْرِفَ وجوه النَّاس إليه فهو في النَّار))[2].

(1) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع 75/1-77. أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: د. محمود الطحان، نشر دار المعارف، الرياض، عام 1403هـ.

(2) أخرجه الترمذي في سننه 32/5، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت، والدارمي في سننه 116/1، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، تحقيق: فواز أحمد زملي وخالد السبع العلمي، نشر دار الكتاب العربي، بيروت، ط: الأولى، عام 1407هـ، ورواه الخطيب البغدادي في اقتضاء العلم العمل ص: 65، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، نشر المكتب الإسلامي، بيروت، ط: الرابعة، عام 397هـ.

السَّبب الثَّالث: حبُّ الظُّهور.

حبُّ الظُّهور والرِّفعة مرض من أمراض النفوس، وآفة من آفاتها، فتجد صاحب هذا المرض يسعى للصدارة، ويتطلع للرِّيادة بكل سبيل، وهو من الأسباب العظيمة التي أدَّت إلى انحراف الخطاب الدَّعوي من الرِّفق واللِّين إلى الغلظة والشِّدَّة، وسببُ ذلك لأنَّ من بُلي بذلك لا يَرْعَى لمنافسه حُرْمة، فيسعى في إسقاط مخالفه بأفظع الصِّفات، ويتَّهمُ نياتِه، فيعلو على ظهره، ويظهرُ على منافسه.

وقد أكثر السَّلف من التحذير من طلب التصدُّر وحبِّ الشُّهرة، يقول أبو عثمان بن الحداد شيخ المالكية[1] –رحمه الله–: (ما صدَّ عن الله مثل طلب المحامد والرِّفعة)[2].

وقال الإمام الذهبي –رحمه الله–: (فربما أعجبته نفسه وأحب الظهور، فيعاقب ويدخل عليه الدَّاخل من نفسه؛ فكم من رجل نطق بالحق وأمر بالمعروف، فيسلِّط الله عليه من يؤذيه لسوء قصده وحبه للرئاسة الدينية، فهذا داء خفي سار في نفوس الفقهاء... فمن طلب العلم للعمل كسره العلم، وبكى على نفسه، ومن طلب العلم للمدارس، والإفتاء، والفخر، والرياء تحامق واختال، وازدرى بالناس، وأهلكه العجب ومقتته الأنفس)[3].

السَّبب الرَّابع: ضعف الإلمام بفقه الدَّعوة.

(1) انظر: ترجمته في سير أعلام النبلاء 205/14، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: التاسعة، 1413هـ.

(2) سير أعلام النبلاء 214/14، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: التاسعة، 1413هـ.

(3) نفس المصدر 192/18.

الدَّعوة إلى الله منهجٌ متكامل، وهو منهج حياة يقوم على هداية النَّاس إلى الخير، وتبصير النَّاس بالحقِّ. والمقصود الأعظم من ذلك هو هداية النَّاس، واستعمال من وسائل الإقناع والتَّحبيب في الخير ما يُناسب المدعوين ويتلاءم مع مشاعرهم وأحاسيسهم، وذلك بأنْ نُظْهِر لهم الشَّفقة ومحبَّة الخير، وذلك يكون باتِّباع أسلوب الرِّفق واللِّين، لا الفظاظةَ والحرابةَ، وكشفَ عضلات القوّة كما هو واقع بعض الدُّعاة هداهم الله.

والآيات والأحاديث التي تدعو للسِّلم مع المدعوين والرِّفق معهم كثيرة. تقدَّمت الإشارة إلى بعضها[1]، فلا داعي لتَّكرارها، وهي معلومة بحمد الله تعالى.

والمقصود هنا بيان أنَّ ضعف الإلمام بفقه الدَّعوة ومقاصدها أدَّى إلى الشَّطط والانحراف في الخطاب الدَّعوي، مما أثَّر على ذاتِ الدَّعوة، وهي دعوة الحقّ، ونفور النَّاس عن دعاتها، وكفى بذلك صدٌّ عن الخير.

السَّبب الخامس: الانتصار للنَّفس.

الانتصار للنَّفس غريزةٌ متأصِّلة في النُّفوس، تموت وتتلاشى مع التجرُّد وهضم النَّفس، وتكبُر هذه الغريزة مع العُجْبِ بالنَّفس وحبِّ الشَّرف لها، وهذا من مهلكات العبد العظيمة.

والمنتصر لنفسه يجُور ويَحيفُ عن العدل في الخطاب، وهذا ما يَحْدُو به إلى استعمال ما لا يليق من الخطاب، وربما يزيد ويبالغ في العتاب حتى يهضمَ مخالفَه

(1) انظر: ص: 4-5، 7.

حقَّه من التَّوقير وحفظ المكانة له والهيبة. ولذا تجده يزيد في القدح والطَّعن والسَّبِّ والشَّتم.

وليس ذاك من شيمة النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم الذي ما كان ينتصر لنفسه، بل كان يلتزم كلمة الحقِّ والإنصاف للمخالف في الرِّضى والغضب.

يقول ابن مفلح –رحمه الله– في كتابه "الآداب الشرعية"[1]: (فَصْلٌ: ما ينبغي أن يتَّصف به الآمر بالمعروف والنّاهي عن المنكر. وينبغي أن يكون الآمر بالمعروف والنَّاهي عن المنكر متواضعاً، رفيقاً فيما يدعو إليه، شفيقاً رحيما، غيرَ فظٍّ، ولا غليظ القلب، ولا متعنِّتاً... عدلاً فقيها، عالماً بالمأمورات والمنهيات شرعاً، ديِّنا، نزيها، عفيفاً، ذا رأي وصرامة، وشدَّة في الدِّين، قاصدا بذلك وجه الله عزَّ وجل، وإقامة دينه، ونصرة شرعه، وامتثال أمره، وإحياء سنَّته، بلا رياء ولا منافقة، ولا مداهنة. غيرَ منافس، ولا مفاخر، ولا ممَّن يخالف قولُه فِعلَه. ويُسنُّ له العملُ بالنَّوافل والمندوبات، والرِّفق وطلاقة الوجه، وحسن الخلق عند إنكاره، والتثبُّت والمسامحة بالهفوة عند أوَّل مرة.

قال حنبل: إنه سمع أبا عبد الله –رحمه الله– يقول: والنَّاس يحتاجون إلى مداراة، ورفق في الأمر بالمعروف، بلا غلظة، إلا رجلاً مُعلِنا بالفِسْق، فقد وجب عليك نهيُه وإعلامه، لأنَّه يُقال ليس لفاسق حرمة، فهؤلاء لا حرمة لهم.

-قلت: ولا يُقاس على هذا المبتدع، لأنَّ فاعل البِدعة متأوِّل، يريد بها التقرُّب إلى الله، والمبالغة في التعبُّد له، بخلاف الفاسق المجاهر بفسقه فهو يعلم حرمةَ جرمه، ويُريد بذلك الجرأة

(1) 1/212–213، أبو عبد الله محمد بن مفلح المقدسي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، نشر مؤسسة الرسالة بيروت، ط: الثانية 1417هـ.

على معاصي الله. فالأوَّل أهلٌ للرِّفق واللِّين بخلاف الثاني فزجره يكون بالقسوة معه. والعلم عند الله تعالى –.

وسأله مُهَنَّا: هل يستقيم أن يكون ضرباً باليد إذا أمر بالمعروف؟ قال: الرِّفق.

ونقل يعقوب: أنَّه سُئل عن الأمر بالمعروف، قال: كان أصحاب عبد الله بن مسعود يقولون: مهلاً رحمكم الله.

ونقل مُهَنّا: ينبغي أن يأمر بالرِّفق والخضوع. قلت: كيف؟ قال: إنْ أسمعوه ما يكره لا يغضب، فيريد أن ينتصر لنفسه.

وسأله أبو طالب: إذا أمرته بمعروف فلم ينته؟ قال: دعه إنْ زدت عليه ذهب الأمر بالمعروف، وصرت منتصراً لنفسك، فتخرج إلى الإثم، فإذا أمرت بالمعروف فإنْ قَبِل منك، وإلا فدعه).

السَّبب السَّادس: التحزُّب المذموم.

التحزُّب كلمة مجملة تحمل معنيين: أحدهما ممدوح، والثَّاني: مكروه.

فأما المعنى الممدوح فهو التحزُّبُ للحقِّ والانتصارُ له، قال تعالى: {أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ}[1]. وحزبُ الله هم نصراءُ الله تعالى الذين ينصرون دينه وشريعتَه، وهم أهل طاعة الله وكرامته[2].

وأما المعنى المكروه فهو التعصُّب للباطل، أو لمن ليس معصوماً من البشر.

أمَّا التعصُّب للنَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم، ولشرعه فذلك واجب.

(1) سورة المجادلة، الآية: 22.

(2) انظر: تفسير ابن كثير 330/4.

والذي يعنينا هنا المعنى المكروه للتحزُّب، وهو التعصُّب لشخصٍ غيرِ معصوم، أو لرأي يحتمل الدَّليلُ غيرَه.

ويدخل في ذلك التعصُّب لاجتهادات بعض المشايخ دون بعضٍ. لأنَّ ذلك قد أدَّى إلى انحراف الخطاب الدَّعوي من اللِّين إلى الغلظة والجفوة

ويتضح ذلك من خلال بيان مفاسد التحزُّب المذموم:

التحزُّب المذموم له مفاسد كثيرة تربو عن الحصر منها ما يلي:

1/ انتقاص الآخرين والاستخفاف بآرائهم واجتهاداتهم. وكفى بذلك معضلةٌ. وهذه المفسدة حاصلة وواقعة من كلِّ متحزِّبٍ، فإنَّه يستخفُ بآراء الآخرين ممَّن يخالفون مَنْ يتحزَّبُ إليهم من المشايخ، وهذه أمُّ الكبائر في التحزُّب، لأنَّه ينتج عنها ما يلي من مفاسد:

2/ التَّجريح والغِيبة لمن لا يُوافِق على الرَّأي أو الفكرة التي يدعو إليها الحِزب أو المتحزَّب عليه. وهذه نتيجة حتمية للتَّحزُّب فإنَّ مَنْ لم يوافق على الفكرة فعرضُه يصير مباحاً لدى المتحزِّبة، فيكيلون له التُهم والألقاب السَّيئة، والتي يصُّدون بها النَّاس عنه.

3/ الامتحان بالأشخاص والجماعات مِنْ أَجْل إسقاط الشَّخص وتجريحه. وهذه من المفاسد العظيمة التي بُلي بها المتحزِّبة يسألُك عن شخص هو مجروح عنده حتى يعلم موافقتك له أم مخالفته، فإنْ وافقته سَلِمْتَ من شرِّه، وإنْ خالفت سعى لإسقاطك بكلِّ سبيل، وهذه بدعة منكرة خاض فيها بعض الشَّباب ممَّن أغرقوا في التَّقليد والتَّعصُّب.

ولا يَرِدُ هنا ما جاء عن بعض السَّلف؛ كابن سيرين –رحمه الله–[1]: (لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا: سمُّوا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السُّنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم)[2].

وقد جاء عنه أيضاً: (إنَّ هذا العلم دين فانظروا عمَّن تأخذون دينكم)[3]. فهذا محمول على السُّؤال عن الشَّخص لمعرفة حاله لأخذ العلم عنه، وليس مِنْ أَجْلِ الامتحان به.

4/ تعليق الحقِّ بالرِّجال، وهم العلماء المتبوعون، وعَقْدُ الولاء والبراء على قبول كلامهم؛ يقول شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله–: (ومن نصَّب شخصاً كائناً من كان، فوالى وعادى على موافقته في القول والفعل فهو {مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا} الآية[4].

(1) هو: محمد بن سيرين الأنصاري البصري، يكنى أبا بكر، ثقة ثبت فاضل، وحديثه عند أصحاب الكتب الستة، مات سنة عشرة ومئة. انظر: تقريب التهذيب ص: 483، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عوامة، نشر دار الرشيد، سوريا، ط: الأولى، عام 1406هـ.

(2) أخرجه مسلم في مقدمة صحيح مسلم 15/1، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(3) المصدر نفسه 14/1.

(4) سورة الروم، الآية: 32.

وإذا تفقَّه الرجل وتأدَّب بطريقة قوم من المؤمنين مثل إتباع الأئمة والمشايخ، فليس له أن يجعل قدوتَه وأصحابَه هم المعيار؛ فيوالي مَنْ وافقهم، ويعادي مَنْ خالفهم)[1].

وقال أيضاً –رحمه الله–: (وليس لأحدٍ أن يُنصِّبَ للأمَّة شخصاً يدعو إلى طريقته، ويوالي ويعادي عليها غيرَ النبي صلَّى الله عليه وسلم، ولا يُنصِّب لهم كلاماً يوالي عليه، ويعادي غير كلام اللهِ ورسولِه وما اجتمعت عليه الأُمَّةُ. بل هذا مِنْ فعل أهل البدع الذين يُنصِّبون لهم شخصاً أو كلاماً يفرقون به بين الأمة، يوالون به على ذلك الكلام، أو تلك النِّسبة ويعادون)[2].

5/ الطَّعن في النيِّات وعدم إحسان الظنِّ بالمخالف، ولو أظهر الرُّجوع والتَّوبة عن بعض أقواله، أو بعض أفعاله التي أُخذت عليه.

6/ تتبع الأخطاء والسَّقطات للمخالف وتضخيمها، وإشاعتها بين الأتباع.

السَّبب السَّابع: التَّقليد الأعمى للمشايخ.

التَّقليد الأعمى للمشايخ في أحكامهم على الأشخاص وإلزام الغير بهذه الأحكام من الأسباب العظيمة التي أسهمت في تغيير الخطاب الدَّعوي من الاعتدال إلى الشِّدَّة والغلظة؛ فمن لم ينصع لهذه الأحكام، ولم يَأخذ بها سُعي في إسقاطه والتَّنكيل به بأفظع الألفاظ وأشنع الأوصاف؛ فيقال: مُمُيِّع، خالطٌ للأوراق، ونحوُهما من العبارات الحادثة التي لم يتكلَّم بها السَّلف.

---

(1) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية 80/20، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي، نشر دار ابن تيمية، ط: الثانية.

(2) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية 164/20، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي، نشر دار ابن تيمية، ط: الثانية.

والمقرَّر عند أهل العلم أنَّ الجَرْحَ والتَّبديع هو من مسائل الاجتهاد، والتي لا يجب بها الإلزام. لأنَّ العلماء مِنْ قديم يختلفون في الشَّخص الواحد جرحاً وتعديلاً، ولا يبدِّع بعضهم بعضاً، ولا يُشَنِّعُ بعضُهم على بعض.

يقول الشَّيخ زيد المدخلي –رحمه الله– وقد قُدِّم إليه سؤال مفاده: (ما الواجب اذا اختلف أهل العلم في جرح أو تعديل شخصٍ أو جماعة أو جمعية، ومتى يجوز الأخذ بأي القولين؟ وهل لصاحب القول الأوَّل ومن أخذ به إلزام أصحاب القول الثَّاني؟).

فأجاب –رحمه الله–: (الخلاف بين العلماء في تقديم الجَرْح على التَّعديل أو التَّعديل على الجَرْح عند تعارض الاقوال شهير[1]، والذي يظهر لي رجحانُه أنَّ الجَّرح المفسَّر يقدَّم على التَّعديل، وما ذلك إلا لأنَّ الجَّارح معه زيادةُ عِلْم، إذا كان الجارِح بريئاً من التَّساهل في التَّعديل، ومن المبالغة في الجَّرح. ويُقْبَل الجَّرحُ ولو من شخصٍ واحد بشرطه؛ سواء كان لشخصٍ، أو لجماعة، أو جمعية، والقول الذي يتعيَّن أنْ يؤخذ به هو ما دلَّ الدَّليل على صوابه، ويُرَدُّ القول الآخر، وحيث إنَّ الحقَّ في الأحكام لا يتجزَّأ، بل هو واحد، فالوقوف مع الحقِّ متعيِّن على كلِّ مكلَّف، غير أنَّ المختلفين في مسألة ما كالمسألة المذكورة إذا كانوا من أهل الاجتهاد شرعاً فلا يُلزَم أحدُهم برأي الآخر؛ لأنَّ كلَّ مخالف اقتنع برأيه، وأورد الأدلة والتَّعليلات على ما ادّعاه، وإذا كان الأمر كذلك؛ فإنَّ من أصاب من القوم الذين جرى بينهم الخلاف له أجران: أجر على اجتهاده، وأجر على إصابته، ومن أخطأ فله أجر على اجتهاده، وعفوٌ من الله على

(1) انظر: فتح المغيث 308/1، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السَّخاوي، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، عام 1402هـ.

خطئه، بشرط أن يكون إذا حكم قد ملك مقوِّمات الاجتهاد؛ لقول النَّبي صلى الله عليه وسلم: ((اذا حكم الحاكم فاجتهد ثمَّ أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثمَّ أخطأ فله أجر))[1]. وليس للمخالف المجتهد إلزام مَنْ خالفه مِن المجتهدين في المسائل التي يَسُوغُ فيها الاجتهاد)[2]. انتهى محل الغرض من كلامه –رحمه الله–.

قلت: وأمَّا المقلِّد فهو يَتْبَعُ في الحكم للمجتهد، فليس له أنْ يُلزَم مقلِّداً غيرَه برأي شيخه؛ لأنَّ المجتهد –وهو مِنْ أهلِ العلم– ليس له أنْ يُلزِم غيرَه من المجتهدين برأيه في مسائل الاجتهاد، فمن باب أولى وأحْرَى من كان مقلِّداً، ليس له أنْ يُلزم غيرَه من المقلِّدين برأي قد قلَّد فيه شيخَه الذي يثقُ به.

السبب الثامن: الجهل وقلة البضاعة.

من أسباب انحراف الخطاب الدَّعوي الجهلُ وقلة البِضاعة، ونضربُ لذلك مثلاً؛ وهو أنَّ الشَّخص إذا كان صاحبَ بضاعة جيِّدة فإنَّه لن يسعى في عيب سِلَعِ الآخرين، لأنَّه على يقين بأنَّ الشُّراة سَيقْصِدُونه ويَشْرُوْن منه، بخلاف صاحب البِضاعة الرَّديئة فإنَّه لن يستطيع تسويق بِضاعتِه إلا بعيب سِلَعِ الآخرين، ولذلك تجده يَصْخَبُ في الأسواق ويسعى في قَطْعِ الأرزاق. وهكذا الدَّاعية قليلُ البِضاعة، فإنَّه يحقِّق حُلْمَه في الشُّهرة والحظوة والمكانة بعيب أهل العلم والغمز واللَّمز فيهم.

---

(1) أخرجه البخاري في صحيحه 2676/6، حديث رقم (6919)، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، نشر: دار ابن كثير اليمامة، بيروت، ط: الثالثة، عام 1407هـ، ومسلم في صحيحه 1342/3، حديث رقم (1716)، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، ترتيب: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(2) الأجوبة الأثرية عن المسائل المنهجية ص: 94، الشيخ زيد المدخلي –رحمه الله–.

وللأسف الشَّديد ساحتُنا الدَّعوية مليئةٌ بهؤلاء الجهلة، وهذا خلل تربويٌّ يحتاج إلى إصلاح، وهذا واجبُ من يتمسَّحُ به هؤلاء الدُّعاةُ المغرورون مِنَ العلماء؛ أنْ يوجِّهوا هؤلاء الدُّعاة المحسوبين على أهل السُّنة بِعَامَّة، وعلى هؤلاء المشايخ الأعلام بخاصَّة.

نسألُ الله أن يَرْأبَ الصَّدعَ ويُرْجِعَ المعتدي إلى الرُّشد، وأن يكون همُّ الجميع تقديمَ مصلحة الدَّعوة على المصالح الخاصَّة، فإنَّ الدعوة والتمكين لها أمانة في أعناق جميع الدُّعاة إلى الله تعالى.

السَّببَ التاسع: ضعف الإلمام بأدب الخلاف.

ضعف الإلمام بأدب الخلاف من الأسباب التي أدَّت إلى انحراف الخطاب الدَّعوي، فالمخالف لو سلك طريق الأدب مع مخالفه لأثَّر فيه؛ إما قبولاً للحقِّ، أو احتراماً لقوله.

والمخالف مهما عَظُمَ خلافُه معك في مسائل الشَّرع فالواجب الترفُّق به، وسلوك منهج اللِّين في مخاطبته كما قال تعالى لموسى وهارون –عليهما السلام– لدعوة فرعون: {فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيِّنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى}[1].

ففرعون يُضرب به المَثَل في الجُرم والخطِّيئة، ومع ذلك أمر الله تعالى موسى وهارون –عليهما السلام– بالتَّرفُّق معه في الخطاب، فكيف بمن هو دونه من الكفَّار فضلاً عن المسلمين!!!

(1) سورة طه، الآية: 44.

السبب العاشر: عدم المعرفة بمراتب الخلاف.

من أسباب انحراف الخطاب الدَّعوي بين أهل السُّنَّة خاصَّةً عدم معرفة مراتب الخلاف، وتنزيل المسائل الاجتهاديَّة منزلة المسائل الأصليَّة.

فتجد التَّصارع بينهم قائماً في المسائل الاجتهادية، والتي حقُّها أنْ يَعْذِر بعضُهم بعضاً فيها؛ كالاختلاف في تبديع شخصٍ أو تعديله، وكمسألة العذر بالجهل.

والمتقرِّر عند أهل العلم أنَّ مسائل الاجتهاد لا إنكار فيها على المخالف.

يقول ابن القيم –رحمه الله–:

(وأما إذا لم يكن في المسألة سُنَّةٌ ولا إجماع، وللاجتهاد فيها مساغ لم تُنْكِر على مَنْ عَمِلَ بها مجتهداً أو مقلِّداً.

والصَّواب ما عليه الأئمة: أن مسائل الاجتهاد ما لم يكن فيها دليل يجب العمل به وجوباً ظاهراً مثل حديث صحيح لا معارض له من جنسه، فيسوغ فيها إذا عدم فيها الدليل الظَّاهر الذي يجب العمل به الاجتهاد، لتعارض الأدلة، أو لخفاء الأدلة فيها)[1].

ومن أمثلة الخلافات الاجتهادية الواقعة بين أهل السُّنة والتي أدت إلى انحراف الخطاب الدَّعوي بينهم اختلافهم في تنزيل الأحكام على المعيَّنين؛ كتبديع شخصٍ أو تكفيره، وكمسألة العذر بالجهل، وأضرب لذلك مثلاً: اختلافهم في مسألة العذر

(1) إعلام الموقعين 288/3، شمس الدين محمد بن أبي بكر بن قيِّم الجوزية، نشر: دار الجيل، بيروت، بدون تاريخ طبع.

بالجهل، وهي من المسائل الاجتهادية؛ فضخَّم بعض الدُّعاة هذه المسألة حتى جعلها في مصافِّ المسائل الأصليَّة التي يُعقَد عليها الولاء والبراء.

بقول الشيخ ابن عثيمين –رحمه الله–: (الاختلاف في العذر بالجهل كغيره من الاختلافات الفقهية الاجتهادية، وربما يكون اختلافاً لفظيَّاً في بعض الأحيان من أجل تطبيق الحكم على الشخص المعين، أي: أنَّ الجميع يتفقون على أن هذا القول كفر، أو هذا الفعل كفر، أو هذا الترك كفر، ولكن هل يصدق الحكم على هذا الشخص المعين لقيام المقتضي في حقه وانتفاء المانع أو لا ينطبق لفوات بعض المقتضيات، أو وجود بعض الموانع)[1].

السبب الحادي عشر: عدم معرفة الأمور التي يُخْرَجُ بها من السُّنة إلى البدعة.

من أسباب انحراف الخطاب الدَّعوي عدم معرفة متى يُحكم على الشَّخص بخروجه عن السُّنة، ولذا تجد من يجهل هذه الأحكام يغلو في التَّبديع والهجر والتَّشنيع على مخالفه من أهل السُّنة.

وفيما يلي أبيِّن متى يُحْكَم على الشَّخص بخروجه من السُّنة، وذلك حتى يستبين الحقُّ في هذه المسألة، والتي طال حولها الجدل، وحصل فيها الخلل مِن بعض مَنْ خاض فيها بالجهل، فأطلق سهام التَّبديع والتَّفسيق لمن خالفه من أهل السُّنة.

فأقول: الشَّخص الذي تكون أصوله سنيَّة ثم يخطئ فلا يُخْرَج من دائرة السُّنة والجماعة إلا إذا كانت بدعته وشناعتُه تعود على أصلٍ من أصول أهل السُّنة

(1) شرح كشف الشبهات ص: 37، محمد الصالح العثيمين، إعداد: فهد بن ناصر بن إبراهيم السلمان، نشر دار الثريا للنشر، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط: الرابعة، عام 1426هـ.

بالإبطال والإضاعة[1]، أو خالف في فروعٍ كثيرةٍ تعود على أصلٍ كليٍّ بالإبطال[2]، أو خالف أهل السُّنة في منهج التَّلقي[3].

أمَّا إذا خالف في فرعٍ واحدٍ أو فروعٍ[4] لا تعود على أصلٍ من أصول أهل السُّنة بالإبطال، وكان مرجعه الكتابَ والسُّنةَ لا العقلَ والمنطق فإنَّنا لا نحكم بمروقه عن دائرة أهل السُّنة، بل هو مِنْ خاصَّة إخواننا الذين نُوْصِي بالأَخْذِ عنهم إلا في هذه البدعة، فإنَّها مردودةٌ عليه، ونبيِّن مخالفتَه فيها على سبيل النَّصيحة له ولغيره لا على سبيل الفضيحة والإسقاط كما هو الحال عند بعض أهل التَّهاتر والتَّعالُم مِن الشَّباب الذي لم يقوَ عودُه في السُّنَّة، ولا أخذ العلم عن أهله بالمسافلة والمجالسة، بل سمع كلاماً من هنا وهناك، ولم يَعِهْ، فَأَخَذَ يحكمُ به على أهل السُّنَّة بأنَّهم على بدعة، فَظَلَم كثيراً منهم وتَعَدَّى على الخيار منهم.

---

(1) كخلاف المعتزلي لأهل السُّنة في إثبات الصفات لله.

(2) كخلاف الأشعري لأهل السُّنة في إثبات أكثر الصفات؛ حيث نفى جميع الصِّفات لله تعالى عدا صفات المعاني السبع وهي: العلم، والقدرة، والإرادة، والحياة، والسمع، والبصر، والكلام.

(3) كخلاف الأشعري والمعتزلي في إثبات العقيدة، وأنَّها تثبت بالعقل لا بالشَّرع، على خلافٍ بينهم في الإلهيات والسَّمعيات، فالإلهيات –وهي الصِّفات– اتفقوا على ثبوتها ونفيها بالعقل، وأمَّا السَّمعيات؛ كعذاب القبر ونعيمه، والجنة والنَّار، والحساب والجزاء، فعند الأشاعرة تثبت بالشَّرع، وعند المعتزلة تثبت وتُنفَى بالعقل. انظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحراني، 7/2، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي، ط: الثانية، نشر مكتبة ابن تيمية).

(4) كإنكار صفة، أو بعض الصِّفات كما سيأتي.

يقول الإمام الشاطبي –رحمه الله – في كتابه الاعتصام[1]:

(المسألة الخامسة: وذلك أن هذه الفِرقَ إنّما تصير فِرَقاً بخلافها للفِرْقة الناجية في معنىً كُلٍّ في الدِّين، وقاعدة مِنْ قواعد الشَّريعة، لا في جزئي مِن الجزئيات؛ إذ الجُزئي والفرع الشاذُّ لا ينشأ عنه مخالفةٌ يقع بسببه التفرُّق شِيَعاً، وإنما ينشأ التفرُّقُ عند وقوع المخالفة في الأمور الكليَّة، لأنَّ الكُلِّيات نصٌّ من الجزئيات غير قليل، وشاذها في الغالب أنْ لا يختص بمحل دون محل، ولا بباب دون باب.

واعتبر ذلك بمسألة التحسين العقلي[2]، فإنَّ المخالفة فيها أَنْشَأت بين المخالفين خلافاً في فروعٍ لا تنحصر؛ ما بين فروع عقائد، وفروع أعمال.

ويجرى مجرى القاعدة الكلية كثرة الجزئيات، فإنَّ المبتدع إذا أكثر من إنشاء الفروع المخترعة عاد ذلك على كثير من الشَّريعة بالمعارضة، كما تصير القاعدة الكُليَّة معارضةً أيضاً.

وأما الجزئي فبخلاف ذلك، بل يُعَدُّ وقوع ذلك من المبتدع له كالزَّلة والفلتة، وإن كانت زلة العالم مما يهدم الدِّين حيث قال عمر بن الخطاب –رضى الله عنه–: (ثلاث يهدمن

(1) ص: 200–201، أبو إسحاق الشاطبي، نشر المكتبة التجارية الكبرى، مصر، القاهرة.

(2) التحسين العقلي: مسألة أوردها المعتزلة بناء على أصلٍ فاسد عندهم، وهو وجوب تعليل الأحكام بالعقل فقط، لا بمجرَّد ورودِها في الشَّرع، فالعقل هو الذي يحسِّن ويقبِّح الأشياء، والشَّارع تبع له في ذلك، وبنوْا عليها وجوب فعل الصَّلاح والأصلح في حقِّ الله تعالى. انظر: فتاوى ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحراني، 138/13.

الدِّين: زلة العالم، وجدال منافق بالقرآن، وأئمة مضلّون)، ولكن إذا قرب موقع الزَّلة لم يحصل بسببها تفرُّقٌ في الغالب، ولا هدم للدِّين بخلاف الكُلِّيات)[1].

قلت: ولذلك السَّلف لم يُبدِّعوا أبا حنيفة –رحمه الله–؛ مع وقوعه في بدعة الإرجاء[2].

وتلامذتهم لم يُبَدِّعوا ابن خزيمة –رحمه الله–[3] مع إنكاره لصفة الصُّورة لله[4].

---

(1) أثر عمر رضي اللهُ عنه أخرجه ابن عبد البر المالكي في جامع بيان العلم وفضله 110/2، أبو عمر يوسف بن عبد البر النُّمَري، نشر دار الكتب العلمية، عام 1398هـ.

(2) الإرجاء معناه لغة: التأخير، وشرعاً: تأخير العمل عن مُسمَّى الإيمان، والمرجئ هو الذي يهوِّن من شأن المعاصي، ويرى أنها لا تؤثر في كماله الواجب، لأنّ الأعمال ليست من الإيمان في اعتقاده. والمرجئة قسمان: الغالية والمتوسطة فالغلاة يقولون: لا يضرُ مع الإيمان بذنب كما لا ينفع مع الكفر طاعة، والمتوسطة يقولون: ترك الأعمال لا يؤثِّر في نقص الإيمان، ولكن يؤثر في العقاب يوم القيامة، وهم مرجئة الفقهاء، وهم: أبو حنيفة، وشيخه حماد بن أبي سليمان. انظر: تاج العروس، محمد المرتضى الحسيني الزبيدي، 242/1، نشر دار الهداية، الرياض، وشرح الطحاوية، ص: 379، ابن أبي العز الحنفي، نشر المكتب الإسلامي، بيروت، ط: الرابعة، عام 1391هـ، وفتح الباري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، 110/1، تحقيق: محب الدين الخطيب، نشر: دار المعرفة، بيروت.

(3) هو: أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السُّلمي النِّيسابوري، الملقب بإمام الأئمة، كان –رحمه الله– أحدَ أئمة الدنيا علماً وفقهاً وحفظاً، مات سنة 311هـ، وله ثمان وثمانون سنة. انظر: الثقات (156/9)، محمد بن حبان البستي، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، نشر دار الفكر، ط: الأولى سنة 1395هـ، وطبقات الحفاظ 313/1 –314، أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، عام 1403هـ.

(4) صفة الصورة لله دلَّ عليها قوله صلَّى الله عليه وسلَّم: ((خلق الله آدم على صورته))، أخرجه البخاري في صحيحه، حديث رقم (5873)، محمد ابن إسماعيل البخاري، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، نشر: دار ابن

وتلاميذُ تلامذتِهم لم يُبَدِّعوا ابن حزمٍ الظَّاهري –رحمه الله–؛ مع تجهماتِه[1] الكثيرة[2].

=كثير اليمامة، بيروت، ط: الثالثة، عام (1407)هـ، ومسلم، في صحيحه، حديث رقم (2841)، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، ترتيب: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت. ومسلم في صحيحه.

وابن خزيمة –رحمه الله– أعاد الضمير إلى آدم عليه السلام، فأنكر أن يكون الحديث على ظاهره، فقال: (فصورة آدم ستون ذراعاً التي أخبر النبي صلَّى الله عليه وسلَّم أن آدم خلق عليها، لا على ما توهم بعض من لم يتحرَّ العلم، فظن أن قوله: ((على صورته)): صورة الرحمن، صفة من صفات ذاته جل وعلا عن أن يوصف بالموتان والأبشار، قد نزه الله نفسه وقدس عن صفات المخلوقين فقال: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} [سورة الشورى، الآية: 11] [التوحيد وإثبات صفات الرب، محمد ابن إسحاق بن خزيمة، دراسة وتحقيق د. عبد العزيز الشهوان، نشر مكتبة الرشد، الرياض، ط: السادسة، عام 1418هـ.

(1) التجهمات: نسبة إلى كلام الجهمية، والجهمية طائفة ضالة، وهم أتباع الجهم بن صفوان، وهم معطِّلة للصِّفات، ومجبرة في القدر، ومرجئة في الإيمان. انظر لمقالاتهم: التنبيه والرَّد على أهل =الأهواء والبدع ص: 96–99، أبو الحسن محمد بن أحمد بن عبد الرحمن الملطي الشافعي، تحقيق: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، نشر المكتبة الأزهرية للتراث، مصر، عام 1418هـ.

(2) ابن حزم الظاهري –رحمه الله– وافق الجهمية في نفي معاني كثير من الصِّفات، قال الألباني –رحمه الله–في ترجمته له: (اسمه علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي، من كبار حفاظ الحديث وأئمة الظاهرية، ولكن في الأسماء والصِّفات جهمي جَلْد، وله أوهام كثيرة في الرواة وتجهيلهم، توفي سنة 456هـ) [هامش كتاب الآيات البينات في عدم سماع الأموات على مذهب الحنفية السادات ص: 91، هامش (1)، نعمان محمود شكري الألوسي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني نشر مكتبة المعارف، عام 1425هـ].

وفي سلفنا المتأخرين كابن باز والعثيمين وجبل السُّنَّة الألباني –رحمة الله عليهم أجمعين– لم نسمع عنهم تبديعاً لابن حجر، ولا الشَّوكاني، ولا النَّووي –رحمهم الله تعالى–؛ مع موافقتهم للأشاعرة[1] في نفي بعض الصِّفات.

يقول الشيخ ابن عثيمين –رحمه الله– بعد أن ذكر ما أُخِذ عليهما من موافقة للأشاعرة في تأويل بعض الصِّفات:

(فالنووي: لا نشك أن الرجل ناصح، وأن له قدمَ صدق في الإسلام، ويدلُّ لذلك قبول مؤلفاته حتى أنك لا تجد مسجداً من مساجد المسلمين إلا ويُقرأ فيه كتاب (رياض الصالحين)؛ وهذا يدلُّ على القبول، ولكنه –رحمه الله – أخطأ في تأويل آيات الصفات، حيث سلك فيها مسلك المؤولة، فهل نقول : إن الرجل مبتدع؟ نقول: قوله بدعة، لكن هو غير مبتدع، لأنه في الحقيقة متأوِّل، والمتأوِّل إذا أخطأ مع اجتهاده

=وقال ابن كثير –رحمه الله– عنه: (وكان مع هذا من أشدِّ الناس تأويلاً في باب الأصول، وآيات الصِّفات، وأحاديث الصفات؛ لأنه كان أولاً قد تضلَّع من علم المنطق؛ أخذه عن محمد بن الحسن المذحجي الكناني القرطبي، ذكره ابن ماكولا، وابن خلكان، ففسد بذلك حاله في باب الصفات) [البداية والنهاية 92/12، أبو الفداء إسماعيل بن عمرو بن كثير القرشي الدِّمشقي، نشر مكتبة المعارف، بيروت].

(1) الأشاعرة: الأشاعرة نسبة إلى أبي الحسن الأشعري– رحمه الله –، ينتسبون إليه في طوره الثاني، بعد رجوعه عن مذهب الاعتزال، وميوله إلى مذهب ابن كلاب.

ومتأخروهم في الجملة يثبتون صفات المعاني السبع، وهي العلم، والقدرة، والحياة، والإرادة، والسمع، والبصر والكلام، وينفون قيام الصفات الاختيارية بالله تعالى. وهم مجبرة في القدر، ومرجئة في الإيمان. انظر: الملل والنحل جـ81/1 . 91، محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، تصحيح وتعليق: أحمد فهمي محمد، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الثالثة 1413هـ. والمواقف للإيجي 66/3 . 69، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، نشر دار الجيل، بيروت، ط: الأولى 1417هـ.

فله أجر، فكيف نصفه بأنه مبتدع، وننفر الناس منه، والقول غير القائل، فقد يقول الإنسان كلمة الكفر ولا يكفر...أما الحافظ الثاني: فهو ابن حجر –رحمه الله–، وابن حجر –رحمه الله– حسب ما بلغ علمي متذبذب في الواقع، أحياناً يسلك مسلك السلف، وأحياناً يمشي على طريقة التأويل التي في نظرنا تحريف.

مثل هذين الرجلين هل نقدح فيهما؟ أبداً، لكننا لا نقبل خطؤهما، خطؤهما شيء، واجتهادهما شيء آخر.

أقول هذا لأنه نبتت نابتة قبل سنتين أو ثلاث تهاجم هذين الرجلين هجوماً عنيفاً، وتقول: يجب إحراق فتح الباري وإحراق شرح صحيح مسلم، –أعوذ بالله– كيف يجرؤ إنسان على هذا الكلام، لكنه الغرور والإعجاب بالنفس واحتقار الآخرين.

والبدعة المكفرة أو المفسقة لا نحكم على صاحبها حتى تقوم عليه الحجة.. فعلينا أن نتَّئد، وأنْ لا نتسرَّع، ولا نقول لشخص أتى ببدعة واحدة من آلاف السُّنن إنه مبتدع. وهل يصحُّ أن ننسب هذين الرجلين وأمثالهما إلى الأشاعرة، ونقول: هما من الأشاعرة؟ الجواب: لا، لأنَّ الأشاعرة لهم مذهب مستقل، له كيان في الأسماء والصِّفات، والإيمان، وأحوال الآخرة)(1).

قلت: وبهذه الأمثلة الجليَّة من موقف هؤلاء العلماء مع مَنْ وقعت منه البدعة، وكانت أصوله على السُّنة، يتضح جليّاً حالُ مَنْ يتسرَّع في التبديع والتشنيع على أهل

(1) شرح الأربعون النووية ص: 315–316، محمد بن صالح العثيمين، طبع بإشراف مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية، ط: الأولى، عام 1426هـ.

السُّنة بمجرد وقوعهم في البدعة متأولين أو جاهلين، وأنَّ مسلكه مخالف لطريقة العلماء الرَّاسخين.

المبحث الثاني

طرق ووسائل تقويم الخطاب الدَّعوي

الخطاب الدَّعوي هو شريعة مقرَّرة وطريقة في الدِّين محرَّرة، ولذلك فتقويمه يكون وفقَ الشَّرع المطهَّر الحنيف، وفيما يلي أذكر أهمَّ الأمور التي يتقوَّم بها هذا الخطاب ويَرْجِعُ المخالفُ فيه إلى جادَّة الصَّواب:

الأمر الأوَّل: الرُّجوع إلى سيرة المعصوم صلَّى الله عليه وسلم للتعرُّف من خلالها على طريقته في دعوة المخالفين، وما كان يتحلَّى به صلَّى الله عليه وسلَّم من الرَّحمة والبُعدِ عن الفظاظة والغلظة بما أيَّده الله به مِنْ جَبْلِه على مكارم الأخلاق ومعالي الصِّفات، يقول تعالى: {فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ}[1].

الأمر الثاني: البعد عن الأسباب التي من شأنها غيَّرت طريقة الخطاب الدَّعوي مِنَ اللِّين إلى الشِّدة، ومن الرِّفق إلى الغلظة. وقد تقدَّم ذكرُ طرفٍ من هذه الأسباب في بداية هذا البحث.

(1) سورة آل عمران، الآية: 159.

الثالث: تقديم مصلحة الدَّعوة على مصالح الدُّعاة الشَّخصية، لأنَّ الدَّعوة هي الهدف الأسنى، وهي المقصد الأعلى الأسمى. فالدَّاعية المخلص النَّاصح هو الذي يدعو لربه لا إلى حظوظ نفسه.

قال تعالى: {قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ}[1]. فقوله: {أَدْعُو إِلَى اللَّهِ} أي: أدعوا إلى الله وحده لا شريك له[2].

قال الشَّيخ محمد بنُ عبدِ الوهاب –رحمه الله– في مسائلِه على كتاب التَّوحيد في "بابِ الدُّعاء إلى شهادة أنْ لا إله إلا الله": (فيها التَّنبيهُ على الإخلاص، فإنَّ بعضَ النَّاسِ إنَّما يدعو لنفسه).

وقال الشَّيخ الفوزان –حفظه الله–: (فقد يكون الإنسانُ يدعو ويحاضرُ ويخطبُ، لكن قصدُه من ذلك أن يتبيَّنَ شأنُه عند النَّاس، ويصيرَ له مكانةٌ، ويُمْدَحَ مِنَ النَّاس، ويَكْثُرُوا حولهَ، فإذا كان هذا قَصْدُه، فهو لم يدْعُ إلى الله، وإنَّما يدعُو إلى نفسِه)[3].

الأمر الرابع: محاسبة النَّفس، واستشعار أنَّها سَتُسألُ عن مقاصدها في الدَّعوة، وأنْ يكون الوصول إلى الحقِّ هو رائدُها. وذلك بأن تكون المناظرة والمحاورة

(1) سورة يوسف، الآية: 108.

(2) انظر: تفسير الطبري 80/13، محمد بن جعفر بن يزيد بن خالد الطبري، نشر دار الفكر، بيروت، عام 1405هـ.

(3) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد 101/1–102، الدكتور صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان، طبع على نفقة مؤسسة الأميرة العنود بنت عبد العزيز بن مساعد الجلوي الخيرية.

لأجل النَّصيحة لا لأجل الغلبة والفضيحة. يقول الشَّافعي –رحمه الله–: (ما ناظرت أحداً قط إلا على النَّصيحة)[1].

وقال أيضاً: (ما ناظرت أحداً قط إلا أحببتُ أنْ يوفَّق ويسدَّد ويُعان، ويكون عليه رعايةٌ من الله وحفظ. وما ناظرت أحداً إلا ولم أبال بيَّن الله الحقَّ على لساني أو لسانه)[2].

وقال: (ما ناظرتُ أحداً وأحببتُ أن يُخطِئ)[3].

الأمر الخامس: التنبُّهُ إلى دسائس الأعداء المتربِّصين بدعوة أهل السُّنة، والذين يسعَون في زرع الخلافات والفتن بينهم؛ فليس كلٌّ من تَزَيَّ بِزَيِ أهلِ السُّنة واعتلى المنابر هو منهم، فقد يكون دسيساً يريدُ تقويض دعوة أهل الحقِّ، حاله كحال المنافقين، الذين قال الله –تعالى– فيهم: {فَإِذَا ذَهَبَ الْخَوْفُ سَلَقُوكُمْ بِأَلْسِنَةٍ حِدَادٍ أَشِحَّةً عَلَى الْخَيْرِ أُولَئِكَ لَمْ يُؤْمِنُوا فَأَحْبَطَ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا}[4] .

(1) حلية الأولياء 118/9، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، نشر دار الكتاب العربي، بيروت، ط: الرابعة، عام 1415هـ.

(2) المصدر نفسه 118/9.

(3) أخرجه ابن حبان في صحيحه 498/5، محمد بن حبان البستي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، نشر مؤسسة الرِّسالة، بيروت، ط: الثانية، 1414هـ.

(4) سورة الأحزاب، الآية: 19.

المبحث الثالث

شبهات أدَّت إلى انحراف الخطاب الدَّعوي والرَّدُ عليها

من أكبر الشُّبهات التي أدَّت إلى انحراف الخطاب الدَّعوي وتغيُّره عن مساره الصَّحيح ما يُدندن به البعضُ من أنَّ الأصل في الخطاب الدَّعوي مع المخالف هو الشِّدة والغِلْظة، لا اللِّين والرِّفق. ويتمسَّك ببعض الآيات، والتي فيها الشِّدة مع المخالف، كقوله تعالى: {قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ بَصَائِرَ وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا فِرْعَوْنُ مَثْبُورًا}(1)، وقوله تعالى: {تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ}(2)، وقوله تعالى: {وَجَاهِدْهُمْ بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا }(3)، وقوله تعالى: {وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا}(4).

ووجه استدلالهم بها، قالوا: الآيات الدَّاعية إلى الشِّدة مع المخالف أكثر من الآيات الدَّاعية إلى الرِّفق معه؛ فدلَّ على أنَّ الأصل في الدَّعوة هو الشِّدة.

والرَّد على هذه الشُّبهة من وجوه:

الوجه الأوَّل: أنَّ كلام الله تعالى لا يُمكن أن يتخالفَ أو يتمانعَ أو يتدافعَ على وجهٍ لا يمكن الجمعُ فيه بين النُّصوص، فالقول بأنَّ الأصل في الدَّعوة هو الغلظة والشِّدة ينافي النُّصوص الدَّالة على أنَّ الاصل في الدَّعوة هو الرِّفقُ واللِّين، على ما سيأتي في الوجه الثّالث، والرَّابع، والخامس، والسَّادس.

(1) سورة الإسراء، الآية: 102.

(2) سورة المسد، الآية: 1.

(3) سورة الفرقان، الآية: 52.

(4) سورة النساء، الآية: 63.

الوجه الثَّاني: أنَّ هذه الآيات وردت في حالٍ دون حال، فهي في حقِّ الكافر المعاند لا في حقِّ الجاهل أو المتأوِّل.

الوجه الثَّالث: أنَّ الله تعالى لما أرسل موسى وهارون –عليهما السلام– إلى فرعون قال لهما: {فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيِّنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى}[1]. فهذا هو الأصل في الدَّعوة البداءة بالرِّفق واللِّين ثم يُنْتَقَل إلى الشِّدَّة عند ظهور العناد والاستكبار، أو الاستهزاء بالدِّين عند المخالف، ولكلّ مقامٍ مقال.

ولا يَرِدُ هنا أنَّ فرعون صاحب سطوة وسُلطة فيتعيَّن معه خطاب اللِين.

فالله تعالى ذكر هنا اللِين منهجاً في الدَّعوة ونِبْرَاساً يُحْتَذَى به الدُّعاة، لأنَّ خطاب صاحب السَّطوة والسُّلطة باللِّين أمرٌ مركوز في طبائع الناس أجمعين؛ فما من حاجة من التنبيه إليه!!

فيكون المقصود بهذا الأمر {فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيِّنًا} استعماله في حقِّ غير فرعون من المدعوين. أو يقال: هو من باب التأكيد في حقِّ فرعون، ومن باب التأسيس في حق غير فرعون. والله تعالى أعلم.

الوجه الرَّابع: أنَّ الرِّفقَ أصلحُ من الشِّدة، وأَخْيَرُ من القوة، لقوله صلَّى الله عليه وسلَّم: ((ما كان الرِّفق في شيء إلا زانه، وما نُزِعَ من شيءٍ إلا شانه))[2]، والنَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم ما خُيِّر بين أمرين إلا واختار أيسرهما ما لم يكن إثماً[1].

(1) سورة طه، الآية: 14.

(2) أخرجه ابن حبان في صحيحه 311/2، محمد بن حبان البستي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الثانية، 1414هـ، والضياء في الأحاديث المختارة، حديث =رقم (1778)، أبو عبد

الوجه الخامس: أنَّ الله تعالى جمع في الدَّعوة بين الحِكْمَة والموْعظة الحَسَنَة فقال: {ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ}[2]، فالموعظة الحَسَنَة تقتضي اللِّينَ والرِّفقَ، والحِكْمَةُ تقتضي الشِّدَّةَ والغلظة عند الحاجة إليها، لأنَّ الحِكْمَة معناها: وضع الشيء في موضعه اللائق. والجائز للحاجة هو على خلاف الأصل كما هو مقرَّر في علم الأصول.

الوجه السَّادس: قوله صلَّى الله عليه وسلَّم: ((ما كان الرِّفق في شيء إلا زانه وما نُزِع من شيءٍ إلا شانه))[3] دليل صريح في أنَّ الأصل في الدَّعوة هو الرِّفق، لأنَّ قوله: ((في شيءٍ)) نكرة يفيد العموم. والعموم نوعان: عمومٌ محفوظ، وعمومٌ غيرُ محفوظٍ، فالعمومُ المحفوظ هو الذي لا يدخلُه التَّخصيص، والعموم غير المحفوظ هو الذي يدخلُه التَّخصيص[4]، والعام أصلٌ للخاصِّ، لأنَّ الخاصَّ يَرْجِع إليه، فثبت إذن

=الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد المقدسي، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، نشر مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، ط: الأولى، عام 1410هـ.

(1) أخرجه البخاري في صحيحه 1306/3، حديث رقم (3367)، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، نشر دار ابن كثير، بيروت، ط: الثانية، عام 1407هـ، ومسلم في صحيحه 1813/4، حديث رقم (2327)، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، ترتيب: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(2) سورة النحل، الآية: 125.

(3) تقدم تخريجه.

(4) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية 298/22، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي، نشر دار ابن تيمية، ط: الثانية.

أنَّ الأصل في الدَّعوة هو الرِّفق واللِّين، والشِّدة يُصَار إليها عند الحاجة والاضطرار، لأنَّها في مقامٍ خاصٍّ.

وبهذه الشُّبهة والجواب عنها أختمُ هذا البحثَ، فإنْ أصبتُ فمن الله وحده لا شريكَ له، وإنْ أخطأتُ فمن نفسي والشَّيطان، والله تعالى ورسولُه صلَّى الله عليه وسلَّم منه بريئان، فلا أدَّعي لنفسي العصمة، فمن وَجَدَ زللاً في هذا البحث فليُصْلِح المِعوجَ بأحسن اللَّفظ. كما قال تعالى: {وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا}[1].

الخاتمة

الحمد لله أولاً وآخراً أن أعانني على إكمال هذا البحث، والذي أرجو أن يكون نافعاً لي ولغيري من الدُّعاة والمصلحين، وقد خرجت منه بنتائج مهمة، هي كما يلي:

1/ أسباب انحراف الخطاب الدَّعوي نوعان: أسباب نفسية، منها: التعالم، والغرور، وحُبُّ الظُّهور، وأسباب عصريّة أملتها تكنلوجيا العصر، أي: وسائل التواصل المتاحة للجميع.

2/ أنَّ الخطاب الدَّعوي يتقوَّم بالرُّجوع إلى سيرة النبي صلَّى الله عليه وسلَّم في كيفية دعوته للناس، مع القراءة في سير الصَّحابة الكرام، ومعرفة ما كانوا عليه من محبَّة الخير للغير، ودعوة النَّاس بالحسنى؛ بما تعلَّموه من مدرسة النبي صلى الله عليه وسلم، والذي هو خير الدَّاعين إلى ربِّه تعالى.

3/ أنَّ لأصل في الدّعوة هو الرِّفق واللِّين، والشِّدة لا يُصار إليها إلا عند الحاجة إليها؛ ولكلِّ مقامٍ مقال.

(1) سورة البقرة، الآية: 83.

التوصيات

1/ يوصي الباحث بعلاج الأسباب التي أدت إلى انحراف الخطاب الدَّعوي بالوسائل الشَّرعية، وهي التناصح مِن أجل رأب الصَّدع بين الدُّعاة إلى الله، ومِن أجل الرُّقي بالخطاب الدَّعوي حتى يجد القَبول عند المخالفين.

2/ استشعار المسؤولية في لمِّ الشَّمل، وهذا واجب أهل العلم الكبار.

3/ الرُّجوع إلى العلماء الكبار عند النَّوازل، فإنَّه (لا يزال النَّاس بخيرٍ ما أخذوا العلم من أكابرهم) كما جاء عن عبد الله بن مسعود رضي اللهُ عنه[1].

فهرس المصادر والمراجع

. القرآن الكريم.

. الآداب الشَّرعية، تأليف: أبي عبد الله محمد بن مفلح المقدسي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، نشر مؤسسة الرسالة بيروت، ط: الثانية 1417هـ.

. الآيات البينات في عدم سماع الأموات على مذهب الحنفية، تأليف: نعمان محمود شكري الألوسي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، نشر دار المعارف، الرياض، عام 1425هـ.

. الإبانة، عن شريعة الفرقة الناجية، تأليف: عبد الله بن محمد بن بطة العكبري، تحقيق: رضا بن نعسان معطي، دار الراية، الرياض، ط: الثانية، 1415هـ.

(1) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير 114/9، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، نشر مكتبة الزهراء الموصل، ط: الثانية، عام 1404هـ، وأورده الخطيب البغدادي في كتاب الفقيه والمتفقه 155/2، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل بن يوسف الغرازي، نشر دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الدمام، ط: الثانية، عام 1421هـ.

. أحاديث العقيدة المتوهم إشكالها في الصحيحين جمعاً ودراسة، تأليف: د. سليمان بن محمد الدبيخي، نشر مكتبة المنهاج، الرياض، ط: الثالثة 1435هـ.

. الأحاديث المختارة، تأليف: محمد بن عبد الواحد بن أحمد المقدسي، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، نشر مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، ط: الأولى، عام 1410هـ.

. أضواء البيان، تأليف: محمد الأمين بن محمد بن المختار الجكني الشنقيطي، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، نشر دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، عام 1415هـ.

. إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد للشيخ محمد بن عبد الوهاب، تأليف: د. صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان، نشر مؤسسة الأميرة العنود بنت عبد العزيز بن مساعد بن جلوي الخيرية.

. إعلام الموقعين، تأليف: شمس الدين محمد بن أبي بكر بن قيِّم الجوزية، نشر: دار الجيل، بيروت، بدون تاريخ طبع.

. الاعتصام، تأليف: أبي إسحاق الشاطبي، نشر المكتبة التجارية الكبرى، مصر، القاهرة.

. اقتضاء العلم العمل، تأليف: أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، نشر المكتب الإسلامي، بيروت، ط: الرابعة، عام 397هـ.

. البداية والنهاية، تأليف: أبي الفداء إسماعيل بن عمرو بن كثير القرشي الدِّمشقي، نشر مكتبة المعارف، بيروت.

. بيان تلبيس الجهمية، تأليف: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني، تحقيق: عبد الرحمن اليحيى، القسم السادس، رسالة علمية في جامعة الإمام محد بن سعود الإسلامية، ولم يطبع بعد.

. تبصرة الهداة بشأن الدَّعوة والدُّعاة، تأليف: د. عبد الله بن صالح القصير، ط: الأولى عام 1429هـ.

. تاج العروس، تأليف: محمد المرتضى الحسيني الزبيدي، نشر دار الهداية، الرياض.
. التاريخ الكبير، تأليف: أبو عبد الله البخاري، تحقيق: السيد هاشم الندوي، نشر دار الفكر.
. تحفة الأحوذي، تأليف: محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، نشر دار الكتب العلمية، بيروت.
. التعالم وأثره على الفكر والكُتَّاب، تأليف: د. بكر أبو زيد.
. تفسير ابن كثير، تأليف: أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدِّمشقي، نشر دار الفكر، بيروت، عام 1401هـ.
. تفسير الطبري، تأليف: أبي جعفر محمد بن جعفر بن يزيد بن خالد الطبري، نشر دار الفكر، بيروت، عام 1405هـ.
. تقريب التهذيب، تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عوامة، نشر دار الرشيد، سوريا، ط: الأولى، عام 1406هـ.
. التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، تأليف: أبي الحسن محمد بن أحمد بن عبد الرحمن الملطي الشافعي، تحقيق: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، نشر المكتبة الأزهرية للتراث، مصر، عام 1418هـ.
. التوحيد وإثبات صفات الرب، تأليف: محمد بن إسحاق بن خزيمة، دراسة وتحقيق د. عبد العزيز الشهوان، نشر مكتبة الرشد، الرياض، ط: السادسة، عام 1418هـ.
ـ تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تأليف: عبد الرحمن بن ناصر السعدي، تقديم: الشيخ صالح العثيمين، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت . لبنان، ط: الأولى 1421هـ.
. الثقات، تأليف: محمد بن حبان البستي، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، نشر دار الفكر، ط: الأولى سنة 1395هـ.

. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تأليف: أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: د. محمود الطحان، نشر دار المعارف، الرياض، عام 1403هـ.

. جامع بيان العلم وفضله، تأليف: أبي عمر يوسف بن عبد البر النمري، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، عام 1398هـ.

. حلية الأولياء، تأليف: أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، نشر دار الكتاب العربي، بيروت، ط: الرابعة، عام 1415هـ.

. الديباج على مسلم، تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: أبي إسحاق الحويني، نشر دار ابن عفان، الخبر، المملكة العربية السعودية، عام 1416هـ.

. زاد المعاد في هدي خير العباد صلَّى الله عليه وسلَّم، تأليف: أبي عبد الله محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرنؤوط، نشر مؤسسة الرسالة، ط: 14، عام 1407هـ.

. سنن أبي داود، تأليف: أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، نشر دار الفكر.

. سنن الترمذي، للحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة، تحقيق أحمد شاكر، نشر دار الكتب العلمية، بيروت.

. سنن الدارمي، تأليف: أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، تحقيق: فواز أحمد زملي وخالد السبع العلمي، نشر دار الكتاب العربي، بيروت، ط: الأولى، عام 1407هـ.

. سير أعلام النبلاء، تأليف: أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: التاسعة، 1413هـ.

. صحيح ابن حبان، تأليف: محمد بن حبان البستي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الثانية، 1414هـ.

. صفة الصفوة، تأليف: أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، تحقيق: محمود فاخوري ود. محمد رواس قلعه جي، نشر دار المعرفة، بيروت، ط: الثانية 1399هـ.

. شرح الأربعون النووية، تأليف: محمد بن صالح العثيمين، نشر مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية، ط: الأولى، عام 1426هـ.

. شرح الطحاوية، تأليف: ابن أبي العز الحنفي، نشر المكتب الإسلامي، بيروت، ط: الرابعة، عام 1391هـ

. شرح كشف الشبهات، للشيخ محمد بن عبد الوهاب، تأليف: محمد الصالح العثيمين، إعداد: فهد بن ناصر بن إبراهيم السلمان، نشر دار الثريا للنشر، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط: الرابعة، عام 1426هـ.

. صحيح البخاري، تصنيف: الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، نشر: دار ابن كثير اليمامة، بيروت، ط: الثالثة، عام 1407هـ.

. صحيح مسلم، تصنيف: الإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، ترتيب: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت.

. طبقات الحفاظ، تأليف: أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، عام 1403هـ.

. غريب الحديث للخطابي، تأليف: أحمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم العزباوي، نشر جامعة أم القرى، مكة المكرمة، عام 1402هـ.

. فتح الباري شرح صحيح البخاري، تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب، نشر: دار المعرفة، بيروت.

. فتح المغيث، تأليف: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السَّخاوي، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، عام 1402هـ.

. الفقيه والمتفقه، تأليف: أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الملقب بالخطيب البغدادي، تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل بن يوسف الغرازي، نشر دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الدمام، ط: الثانية، عام 1421هـ.

. مجموع فتاوى ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحراني، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي، ط: الثانية، نشر مكتبة ابن تيمية.

ـ معجم الطبراني الكبير، لسليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، تحقيق حمدي السلفي، نشر مكتبة الزهراء، الموصل، العراق، الطبعة الثانية، عام 1404هـ.

. الملل والنحل، تأليف: أبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، تصحيح وتعليق: أحمد فهمي محمد، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الثالثة 1413هـ.

. المواقف، تأليف: عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، نشر دار الجيل، بيروت، ط: الأولى 1417هـ.